الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة بلحاج بوشعيب – عين تموشنت–

معهد العلوم الإقتصادية التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية تخصص : تحليل إقتصادي و إستشراف

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

أثر المزاحمة في الجزائر

دراسة قياسية 1994-2020

من إعداد الطالبتين:

- زعزوعة فاطنة إيمان .
- تاولي سميرة .

تحت إشراف الأستاذ :

د. سي محمد كمال

بن نافلة	رئيسة
د. سي محمد كمال	مشرفا
بن حدو امينة	ممتحنة

السنة الجامعية: 2021-2022

شكر و عرفان

شكرنا الأول لله عز وجل الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع

ثم شكرنا لمشرفي "سي محمد كمال" الذي قام متفضل

على هذه الرسالة ولم يبخل علينا

بنصحه وإرشاده خلال فترة إعدادها.

ونتقدم بجزيل الشكر لجامعتي والقائمين عليها

ولكل الأساتذة والكرام

في معهد العلوم الاقتصادية

كما نشكر كل من ساهم في نصحنا وإرشادنا للإخراج

هذا البحث.

إهداء

إلى التي أفنت عمرها لإسعادي، حملتني تسعا و ربتني دهرا

إلى التي كان دعاؤها مفتاح نجاحي، و عيناها البريق الذي أنار دربي

إلى أعز مخلوق إلى أعذب كلمة يلفظها اللسان،

و أرق نغمة تسمعها الأذان.

إلى التي جرح السهر عيناها،

أمي الغالية أطال الله في عمرها و حفظها لي

و إلى أخواتي : فاطمة الزهراء، هوارية، إيناس، أميرة.

و إلى سندي وعائلتي الثانية خالاتي رحمونة ،سعدية ،يامنة وناجية

و إلى براعم العائلة: سترة ،كلثوم ، سمية ، أسماء ،سجود ،تسنيم ،إخلاص ،

ملاك ،رزان ،يانيس ، منصف .

إلى كل من وسعته ذاكرتي ولم تسعه مذكرتي.

إلى صديقتي ورفيقتي دربي وتوأم روحي، وملاكي البريء

وحبيبة قلبي سميرة

إهداء

أهدي ثمرة مجهودي هذا: إلى الذي لا يكل ولا يمل، وعلمني أن

العزيمة و الإصرار تصنعان المعجزات إلى من رباني

و علمني فأحسن تأديبي إلى أبي العزيز.

إلى القلب الذي لم يعرف إلى الحب والحنان،

إلى التي دفعت ولم تنتظر الثمن،

إلى منبع الحنان والعطاء أمي العزيزة.

إلى خالي الذي لا أنسى فضله وجميله، له كل محبتي

واحترامي عراس عبد الكريم.

إلى من هم شموخي و كبريائي و معزتي و محبتي

أخواتي فائزة , حنان, وسيلة , مروة و حبيبة قلبي إيمان .

إلى إخواني مراد، يزيد، محمد الأمين.

والى براعيم العائلة الكتكوتة أماني وإيمان و تسنيم

إلى رفيقتي دربي ومصدر قوتي صديقتي إيمان كلمة صغيرة تحمل

في جوفها معاني كثيرة

ملخص البحث:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر المزاحمة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الزمنية 1994 إلى غاية 2020 حيت تعاني الدول من بينها الجزائر في العصر الحديث ظاهرة تزايد النفقات العمومية كنتيجة حتمية لزيادة نشاطاتها المختلفة و هذا ما أكده الاقتصادي الألماني (Adolf Wagner) من خلال قانونه الذي ينص على أنه " كلما حقق مجتمع من المجتمعات معدلا معينا من النمو الاقتصادي ، فإن ذلك يؤدي إلى اتساع نشاط الدولة الذي يعمل على زيادة الإنفاق العام بمعدل أكبر من الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج المحلي، أي أن نسبة النفقات العامة من الناتج المحلي تميل إلى الزيادة بنسبة أكبر من الناتج المحلي،و استنادا إلى عدة متغيرات (الإنفاق على البنية التحتية ، الإنفاق العام الإنتاجي) مفسرة للمتغير التابع (الإنفاق العام) و تم تطبيق اختبارات من بينها : الإستقرارية و التكامل المشترك و اختبار تباطؤ الزمني لنموذج VAR و أشارت نتائج علاقة تكامل طويلة المدى و في الاخير توصلنا خلال فترة دراستنا أن للمزاحمة أثر إيجابي على الاقتصاد الجزائري .

الكلمات المفتاحية : أثر المزاحمة ، النفقات العامة ،القطاع العام ، القطاع الخاص ، نموذج **VECM.**

Abstract :

This study was aimed at measuring the impact of crowding in Algeria's economy during the period of time 1994 to 2020, when countries including Algeria in modern times suffer from the phenomenon of increasing public expenditures as an inevitable result of increasing their various activities, as confirmed by the German economist (Adolf Wagner) through its law which

states that "The higher a society achieves a certain rate of economic growth, the larger the State's activity increases public spending at a greater rate than per capita GDP, that is, the greater the proportion of GDP public expenditure tends to increase than GDP, and based on several variables (Infrastructure expenditure, production public expenditure) is interpreted for the variable (public expenditure) and tests have been applied including: Stabilization, joint integration, and a slowing time test for the VAR model indicated the results of a long-term integration relationship, and we finally found during the period of our study that crowding has a positive impact on the Algerian economy.

Keywords: Impact of crowding, public expenditure, public sector, private sector, VECM model

قائمة المحتويات

الفهرس

العنوان	الصفحة
الشكر و عرفان	
الإهداء	
الملخص	
الفهرس	I
قائمة الجداول	II
قائمة الاشكال	III
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول :أدبيات الدراسة	01
تمهيد الفصل	02
I. أدبيات الدراسة النظرية	03
1. تعريف المزاحمة	03
2. المفاهيم الأساسية لأثر المزاحمة	04
3. تحليل أثر المزاحمة من خلال منحنى IS-LM	06
4. المزاحمة في الأجلين الطويل و القصير	08
5. أساسيات الإنفاق العام و النمو الإقتصادي	11
6. علاقة الإنفاق العام بالنمو الإقتصادي وفق قانون فغنر	13
II. الدراسات السابقة	15
خلاصة الفصل	19
الفصل الثاني : الدراسة التطبيقية	20
تمهيد الفصل	21

I. بيانات الدراسة	22
II. نموذج تصحيح الخطأ (VECM)	23
1. اختبار الإستقرارية	24
2. اختبار التكامل المشترك	34
3. إختبار عدد مدد التباطؤ الزمنيVAR	36
4. أثر الصدمات ودوال الاستجابة النبضية	38
خلاصة الفصل	41
خاتمة عامة	42
قائمة المراجع	45
قائمة الملاحق	47

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	إختبار Dickey-Fuller البسيط	25
02	إختبار Dickey-Fuller الموسع	26
03	إختبار Dickey-Fuller	28
04	إختبار Phillips-Perron	30
05	إختبار Dickey-Fuller	32
06	إختبار Dickey-Fuller	33
07	اختبار جوهانسون للتكامل المشترك	35
08	درجة تأخر المعتمدة في نموذج VAR	37

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	منحنى IS-LM	06
02	إستجابة النفقات العامة خلال عشرة سنوات المقبلة	38

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
01	إختبار Dickey-Fuller البسيط	48
02	إختبار Dickey-Fuller الموسع	48
03	إختبار Dickey-Fuller	49
04	إختبار Phillips-Perron	49
05	إختبار Dickey-Fuller	50
06	إختبار Dickey-Fuller	50
07	اختبار جوهانسون للتكامل المشترك	51
08	درجة تأخر المعتمدة في نموذج VAR	51

المقدمة العامة

أ. توطئة:

تعتبر النفقات العامة المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي فهي أداة من الأدوات الفعالة للسياسة المالية التي يتم استخدامها في إطار متطلبات السياسات الاقتصادية , وعلى أساس النفقات العامة تبنى الموازنات العامة للدول . و تتأثر النفقات العامة بمجموعة من العوامل التي تساهم في زيادتها **(سياسة اتفاقية توسعية)** أو تقلصها **(سياسة إتفاقية حذرة تقشفية)** .

و منه حظي موضوع أثر المزاحمة إهتمام الباحتين في الاقتصاد و علم الإجتماع قد ثم مناقشة أثر المزاحمة لأكثر من مائة عام في أشكال مختلفة كما معظمها قبل أن يأتي الإقتصاد العالمي الحديث ، إلا إنها بعد من أقل الموضوعات التي تمت فيه الدراسات و البحوث ، لا يزال هناك إختلاف في تحديد مفهوم أثر المزاحمة ، يستخدم الإقتصاديون "المزاحمة " للإشارة الى الحكومة التي تقدم خدمة أو سلعة قد تكون لولا ذلك فرصة تجارية للصناعة الخاصة و لا تخضع إلا للقوى الإقتصادية التي تظهر في التبادل الطوعي ،بينما يستخدم الاقتصاديون السلوكيون و علماء الاجتماع الاخرون أيضا "المزاحمة " لوصف الجانب السلبي للحلول القائمة على تبادل الخاص .

ب. إشكالية البحث :

تكمن مشكلة الدراسة في تزايد النفقات العامة في الجزائر المسجلة في السنوات الاخيرة و عجز الدولة عن التحكم فيها خاصة أن الجزائر تعيش في أزمة مالية التى كان سببها انهيار أسعار سوق البترول , كما اختلفت العوامل و تعددت مما أأبرزت مشكلة الدراسة كما لا ننسا المتغيرات الرئيسية المؤثرة التي فسرت تزايد النفقات العامة في الجزائر .

فعلى ضوء ما سبق يمكننا صياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي :

ما هو أثر المزاحمة في الجزائر ؟

ويكننا إشتقاق من هذا التساؤل الرئيسي بعض التساؤلات الفرعية نذكرها في النقاط التالية :

- كيف يتم تقدير أثر المزاحمة ؟
- كيف يأثر أثر المزاحمة على المتغيرات الإقتصادية في الجزائر ؟

ت. فرضيات البحث :

للإجابة على التساؤلات المطروحة وضعنا عدة فرضيات التي تكون منطلق لدراستنا :

- للمزاحمة أثر إيجابي على الإقتصاد الجزائري .
- النموذج الأمثل لتقدير المزاحمة هو نموذج قياسي متمثل في التكامل المشترك .

ث.أسباب إختيار الموضوع :

- تم إختيار هذا الموضوع نظرا لمجموعة من المبررات منها الموضوعية و منها الذاتية ، نذكر منها مايلي :
  - ✓ للأهمية الكبرى التي يكسبها الموضوع في حد ذاته .
  - ✓ الميول الشخصي للمواضيع التيى تعطي أهمية للجانب التطبيقي في مجال البحث العلمي .
  - ✓ الرغبة في زيادة المعرفة حول أسلوب التحليل القياسي بإستخدام نماذج الإقتصاد القياسي .

ج. أهمية الموضوع:

تعتبر مزاحمة الإنفاق الحكومي للقطاع الخاص من أكبر المشاكل أمام السياسة المالية النشيطة ، وخاصة عندما يتضاعف الإنفاق الحكومي خلال فترة زمنية قصيرة و تتناقص قدرة تمويله ، و تزداد أهمية هذه الدراسة عند تتبع التطور التاريخي للإنفاق الحكومي في الجزائر حيث شهد نمو متسارع منذ الإستقلال إلى يومنا هذا .

ح. أهداف الدراسة :

الهدف من الدراسة قياس أثر المزاحمة في الإقتصلد الجزائري ،و ذللك من خلال دراسة مدى مزاحمة الإنفاق الحكومي للإنفاق الخاص ، و تتمثل الأهداف في الأتي :

- التعرف على أهم أبعاد أثر المزاحمة .
- تسليط الضوء على المزاحمة في الأجلين الطويل و القصير.
- تحديد و تقدير نموذج يمكننا من تفسير أثر المزاحمة .

خ. منهج الدراسة و الأدوات المستخدمة :

إعتمدنا في دراستنا النظرية على المنهج الوصفي لملائمته و طبيعة الموضوع من خلال وصف متغيرات الدراسة وتحليل أثار المتغيرات المفسرة على المتغير التابع مع تحليل نتائج الدراسة، واعتمدنا في دراستنا التطبيقية على الأسلوب الإحصائي الكمي القياسي من أجل إجراء الدراسة القياسية وتحديد النموذج الأمثل لتفسير المشكلة وتحديد أثر، علاقة واتجاه المتغيرات المفسرة على المتغير التابع و طرق تقدير معلماته إلى جانب المنهج إستخدمنا أدوات للدراسة تمثلت في :

- البرامج الإحصائية المتخصصة مثل : **EVIEWS 10**

- إختبارات الإحصائية الخاصة بأسلوب معالجة الداسة ، مثل إختبارات الإستقرارية و التكامل المشترك و إختبار تصحيح الخطأ

د.مرجعية الدراسة :

من أجل القيام بدراسة موضوع تم الإعتماد على عدة مصادر ، تم الإعتماد على الكتب و المقالات في مجال الإقتصاد الكلي فإضافة إلى الكتب و المقالات تم الإعتماد على الدروس المرئية المتاحة على الإنترنت لفهم أحدث الأساليب الكمية المستخدمة في قياس العلاقة بين المتغيرات الإقتصادية .

ذ. صعوبات البحث:

من بين أهم الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذه الدراسة نقص المراجع الملمة بالموضوع و خاصة الدراسات في الجزائر فلم نجد دراسة جزائرية درست أثر المزاحمة حتى الدراسات العربية فهي جد قليلة .

ر. هيكل البحث :

من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية المطروحة و الأسئلة الفرعية ارتأينا تقسيم هذا البحث إلى فصلين رئيسيين سبقتهم مقدمة عامة لتنتهي بدراسة بخاتمة عامة :

الفصل الأول : الإلمام بالجانب النظري ذات صلة بالموضوع ، فقد تطرقنا لتوضيح المفاهيم الأساسية حول أثر المزاحمة و النفقات العامة و أيضا النمو الاقتصادي كما تطرقنا إلى تحليل أثر المزاحمة من خلال منحنى **IS-LM** ، المزاحمة في الأجلين الطويل و القصير ، علاقة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي وفق قانون فغنر.

الفصل الثاني : و الأخير فخصصناه لاستخدام تقنيات الاقتصاد القياسي في الجانب التطبيقي من أجل قياس أثر المزاحمة خلال فترة 1994-2020 و منه دراسة و عرض نتائج متوصل إليها .

الفصل الأول

تمهيد :

تسعى كل دولة الى تحسين الأداء الإقنصادي لها و إنطلاقا من هذا إن الإنفاق العام يعتبر من أهم الأدوات المساهمة في تحقيق النمو الإقتصادي الذي يعتبر الهدف الاكثر أهمية لتحقيق التوازن الإقتصادي و الذي يعتبر من أهم مقومات الدولة .

تعتبر أثر المزاحمة نظرية إقتصادية تسخدم غالبا في الإشارة إلى خنق الإنفاق الخاص في المناطق التي تهيمن فيها الحكومة بشكل مرتفع ، و تنص على أن الإرتفاع في إنفاق القطاع العام يؤدي إلى خفض إنفاق القطاع الخاص أو جتى القضاء عليه

و منه سوف نتطرق في هذا الفصل إلى العناصر التالية تعريف المزاحمة ، المفاهيم الأساسية لأثر المزاحمة ، تحليل أثر المزاحمة من خلال منحنى **IS-LM** ، المزاحمة في الأجلين الطويل و القصير ، أساسيات الإنفاق العام و النمو الإقتصادي، علاقة الإنفاق العام بالنمو الإقتصادي وفق قانون فغنر و أخيرا نختم الفصل بالدراسات السابقة.

I. أدبيات الدراسة النظرية :

I. 1.تعريف المزاحمة :

في الاقتصاد ، تعتبر المزاحمة ظاهرة تحدث عندما تؤثر زيادة المشاركة الحكومية في قطاع من اقتصاد السوق بشكل كبير على بقية السوق ، إما على جانب العرض أو الطلب في السوق.أحد الأنواع التي تتم مناقشتها بشكل متكرر هو عندما تقلل السياسة المالية التوسعية الإنفاق الاستثماري من قبل القطاع الخاص. يعمل الإنفاق الحكومي على " **مزاحمة** " الاستثمار لأنه يطالب بمزيد من الأموال القابلة للإقراض وبالتالي يتسبب في زيادة أسعار الفائدة وبالتالي تقليل الإنفاق الاستثماري. تم توسيع هذا التحليل الأساسي ليشمل قنوات متعددة قد تترك الناتج الإجمالي يتغير قليلا أو حتى أصغر يستخدم الاقتصاديون الآخرون " **المزاحمة** " للإشارة إلى الحكومة التي تقدم خدمة أو سلعة قد تكون لولا ذلك فرصة تجارية للصناعة الخاصة ، ولا تخضع إلا للقوى الاقتصادية التي تظهر في التبادل الطوعي. يستخدم الاقتصاديون السلوكيون وعلماء الاجتماع الآخرون أيضا " **المزاحمة** " لوصف الجانب السلبي للحلول القائمة على التبادل الخاص :استبعاد الدوافع الجوهرية والمعايير الاجتماعية الإيجابية استجابة للحوافز المالية للتبادل الطوعي في السوق . [1]

أثر المزاحمة هو نظرية اقتصادية تقول بأن الارتفاع في إنفاق القطاع العام يؤدي إلى انخفاض في الإنفاق الخاص أو حتى إلغائه في بعض الأحيان. و يكمن السبب الرئيس وراء المزاحمة في تقليل العجز الحكومي إذ تقترض الحكومة من السوق السد هذا العجز، فيزداد الطلب على الاستثمار في السوق وتزداد تلقائية قيمة الأموال في السوق ويزيد معدل الفائدة.[2] ،

---

[1] أوليفييه جان بلا تشارد ،المزاحمة ، معجم نيو بالجريف للإقتصاد، أكنوبر 2008، الطبعة 2 ، ص12-13,

[2] ديمة دعون ، مجد شويخ ، نورة صوفي ، شروق ديركي ، يسير علاوة ، أثر المزاحمة ، 18-08-2020، 09:45، https://www.syr-res.com/articel/20444.html

I. 2. المفاهيم الاساسية لأثر المزاحمة :

شهدت الأدبيات الاقتصادية في ظل المرحلة الكنزية ظهور ما يصطلح عليه أثر المزاحمة ،وهو عملية أبعاد للقطاع الخاص من النشاط الاقتصادي وهذه العملية تفترض بأن هناك ندرة في التمويل وأن الإنفاق الحكومي الممول عن طريق فرض الضرائب أو الاقتراض العام الذي هو عبارة عن تحويل المواد النادرة من القطاع الخاص إلى القطاع العام وتنطلق هذه النظرية من عدة فرضيات :[3]

- حالة التشغيل الكامل
- تبني الحكومة سياسة مالية توسعية تؤدي إلى زيادة أسعار الفائدة وبالتالي انخفاض الاستثمار .
- العائد من المشروعات الاستهلاكية والاستثمارية أقل من العائد في المشروعات الرأسمالية الخاصة.

تنقسم المزاحمة إلى نوعين :

أ. **المزاحمة الجزئية:** وذلك بسبب انخفاض في الاستثمار أقل من الزيادة في الإنفاق الحكومي وبالتالي زيادة في الناتج المحلي الحقيقي مما يتسبب في زيادة الطلب على النقود، مما يرافقه ارتفاع في سعر الفائدة الأمر الذي ينعكس سلبا على الاستثمار.

ب. **المزاحمة التامة :** إذا كان الانخفاض في الاستثمار يساوي الزيادة في الإنفاق الحكومي، وبالتالي أي تغير بسيط في الطلب على النقود يجب أن يؤدي إلى تغير كبير في أسعار الفائدة، والتغيير في سعر الفائدة مؤديا إلى تغيير كبير في الاستثمار .

[3] عطا الله بن مسعود ، بو ثلجة عبد الناصر ، أثر المزاحمة الإنفاق الحكومي للإستثمار الخاص في الجزائر ، مجلة الدراسات الإقتصادية و المالية ، العدد 2 ، 31-12-2014 ، ص 25 .

وحسب كينز يختلف أثر الإزاحة ، فإذا مول هذا الإنفاق عن طريق الضرائب فإن الارتفاع في معدلات الفائدة سيكون منخفضا تماما كالارتفاع القليل في حجم الناتج المحلي , إما إذا مول الإنفاق عن طريق الدين العام بطرح سندات حكومية فذلك يؤدي إلى بروز نوعين من أثر الازاحة :[4]

أ.**أثر الإزاحة الحقيقي** : الزيادة في الإنفاق عن طريق الاقتراض بطرح سندات حكومية فذلك سوف يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة وانخفاض الاستثمار الخاص الحقيقي .

ب.**أثر الإزاحة المالي** :ويتم التمويل الإنفاق الحكومي عن طريق الاقتراض بطرح سندات حكومية في الأسواق المالية مما يسبب في زيادة معدلات الفائدة نتيجة تثبيت كمية النقد من البنك المركزي ، حيث إن سعر الفائدة ما هو إلا التقاء بين العرض والطلب على النقود وبالتالي فالطريقة الوحيدة التي تسمح بزيادة الاتفاق الحكومي دون حدوث في سعر الفائدة هي خلق النقود لتمويل الإنفاق الحكومي .

و هناك اثر ايجابي للإنفاق الحكومي على الاستثمار ويمكن أن تحدث بثلاث طرق :

- أن السياسة المالية التوسعية تخلق توقعات لرجال الإعمال بزيادة أرباحهم نتيجة زيادة الإنفاق فينتقل منحنى الطلب على الاستثمار إلى اليمين.
- أن السياسة المالية التوسعية يمكن أن تؤدي إلى انخفاض الضرائب مما يتسبب في زيادة الاستثمار .
- ان زيادة المشتريات الحكومية لرأس المال تؤدي إلى زيادة الاستثمار، كما أن الاستثمار في البنية التحتية أدى إلى زيادة الاستثمارات في القطاع الخاص .

[4] عطا الله بن مسعود،المرجع الذي سبق ذكره ،ص26 .

I. 3 . تحليل أثر المزاحمة من خلال منحنى IS-LM :

باستخدام منحنى IS-LM يمكننا تحليل أثر المزاحمة ، و تحليل تغيرات الإنفاق الحكومي و أثاره المباشرة على الاستثمار الخاص ، حيث نلاحظ في حالة الإنفاق الحكومي التوسعي يؤدي إلى ارتفاع لسعر الفائدة مما يسبب مزاحمة الاستثمار الخاص وذلك نتيجة إلى العرض الثابت من الكتلة النقدية من طرف البنك المركزي . [5]

أن طريقة التمويل هي التي تحدد تحركات سعر الفائدة ، حيث أنه في حالة إصدار الحكومة للسندات لتمويل الإنفاق الحكومي فإن منحنى **IS** يتحرك نحو اليمين في حالة سياسة إنفاق حكومي توسعية مما يؤدي إلى انتقال منحنى IS_1 إلى IS_2 وبالتالي ينتقل منحنى **LM** إلى اليسار من LM_1 إلى LM_2 و نحصل على مستوى دخل توازني جديد y_2 وبالتالي زيادة في سعر الفائدة وانخفاض في الاستثمار بمقدار مؤديا إلى إلغاء الزيادة في الإنفاق الحكومي والشكل التالي يوضح ذلك (01):

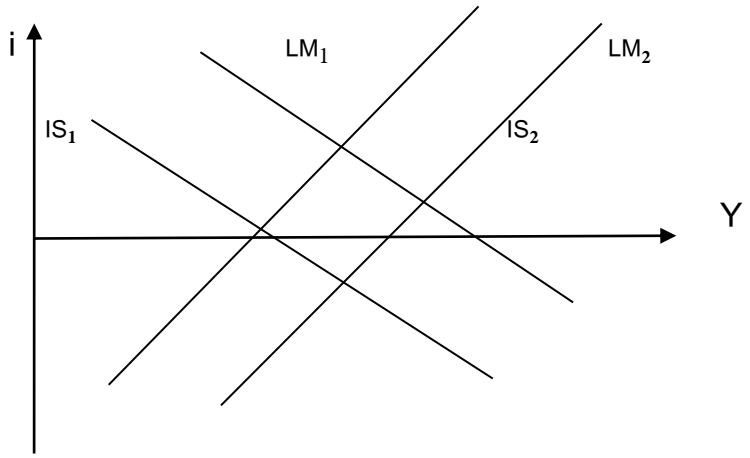

المصدر: علاش إحمد، تحليل الاقتصادي الكلي، دار هومه، الجزائر، 2010، ص 151 .

[5] عطا الله بن مسعود، المرجع الذي ذكره ، ص 27

ولكن إذا اخترنا تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق تغيير نظام الضرائب فإن الدخل يزيد في الفترة قصيرة الأجل ، أما في الفترة طويلة الأجل فإن الدخل ثابت أو يتناقص والنتيجة التي نستخلصها عند التمويل عن طريق تغيير الهيكل الضريبي : [6]

إن الزيادة في الإنفاق الحكومي تسبب ارتفاع في سعر الفائدة ومن ثم انخفاض في الاستثمار لكون المستثمر يقارن بين العائد الاستثماري وسعر الفائدة السائد لكون المستثمر يقارن بين العائد الاستثماري وسعر الفائدة السائد في السوق ، ولن يتم الاستثمار إلا إذا كان العائد أكبر من سعر الفائدة .

- إن مضاعف الميزانية المتوازنة في الأجل الطويل يساوي الصفر أو ذو قيمة سالبة .
- في حالة الركود الاقتصادي لا ينصح باستخدام الضرائب كأداة لتمويل الإنفاق الحكومي.

[6] عطا الله بن مسعود، المرجع الذي سبق ذكره، ص27.

I. 4. المزاحمة في الأجلين الطويل والقصير:

إن فرضية المزاحمة من أقدم التحاليل الاقتصادية والتي تعود إلى نظرية التعادل الريكاردي بين الدين العام والضرائب ، و لقد استنتجنا من خلال التحليل السابق أن الزيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة الذي بدوره يؤثر سلبا على استثمار القطاع الخاص ، مما يؤثر سلبا على مستوى النشاط الاقتصادي ، ولقد اعتمدت المدرسة النيوكلاسيكية الحديثة على هذه الفرضية انطلاقا من أن ارتفاع أسعار الفائدة سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار التي تؤدي بدورها إلى ارتفاع أكبر في سعر الفائدة ، وهو ما يدخل الاقتصاد في حلقة مفرغة ، والنقطة الأساسية في هذا التحليل أن العرض النقدي متغير خارجي يتحكم فيه البنك المركزي ، وهو ما لا يتناسب مع أراء بعض الاقتصاديين ، وفي المقابل يرى البعض الأخر بأن العرض النقدي يرتبط بصفة أساسية بالطلب على النقود ويمكن مراقبته من خلال التحكم في تكلفة إعادة التمويل من خلال تحريك سعر الفائدة . و لكن السؤال الذي يتبادر إلى أذهاننا في هذا المجال ، هل النتائج التي توصلنا إليها في السابق تنطبق على الأجل القصير كما تنطبق على الأجل الطويل ؟ أم هناك اختلاف بينهما ؟ هذا ما سنقوم بالإجابة عليه من خلال ما يلي : [7]

أ. أثر المزاحمة في الأجل القصير:

يمكننا التمييز بين نوعين من المزاحمة في الأجل القصير:

أ.1. أثر المزاحمة في الأجل القصير المرتبطة بالتشغيل الكامل ، حيث أن أي زيادة في الإنفاق الحكومي في وضعية التشغيل الكامل ستؤدي إلى تخفيض الإنفاق الخاص في إطار تضخمي وأن أي تدخل من طرف الدولة يعد تدخلا غير رشيد لأن تدخلها لا بد أن يكون في إطار التشغيل الناقص.

[7] وليد عبد الحميد عايب ، الأثار الإقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي ،2010، ص 173

أ.2. أثر المزاحمة عن طريق الأسعار أو معدلات الفائدة ، في ظل ثبات العرض النقدي فإن القطاعين الخاص والعام يعدان في موقع تنافس على الأموال القابلة للإقراض مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة متبوعة بارتفاع الأسعار وهذه الوضعية تؤدي إلى فقدان تنافسية السلع الوطنية ويتعدى أثر المزاحمة من الاستقرار الاقتصادي الداخلي إلى الاستقرار الخارجي حيث أن الزيادة في الإنفاق الحكومي تشجع على ظهور العجز في الميزان التجاري الذي يدفع الضغوط التضخمية وخفض القوة الشرائية .

ب. أثر المزاحمة في الأجل المتوسط :

يرتبط أثر المزاحمة في الأجل المتوسط بالعجز في التجارة الخارجية ، فإنعاش الاقتصاد الوطني عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي يؤدي بصورة سريعة إلى انخفاض شروط التبادل الدولي لأن العرض المحلي لا يجاري الطلب الجديد خاصة في الدول النامية فالآثار الايجابية للإنفاق الحكومي يمكن أن تعوض بأثار سلبية تتمثل في زيادة الواردات وانخفاض قيمة العملة مع كل الآثار السلبية الناتجة عن ارتفاع الضغوط التضخمية ، ويركز بعض الاقتصاديين على هذا النوع من الأثر الذي يمكن أن يخفض في الانعكاسات السلبية للإنفاق الحكومي في إطار إنعاش اقتصادي كتعاون بين مجموعة من الدول النامية .[8]

ث. أثر المزاحمة في الأجل الطويل:

لقد أشار **(gltis 1983)** إلى الطابع غير الفعال للنشاط الاقتصادي للدولة وبفرض أن التشغيل في

[8] وليد عبد الحميد عايب ، الأثار الإقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي ،2010، ص 174

الوظيف العمومي لا يزيد من المقدرة الإنتاجية وأن تنافسية الاقتصاد الوطني مرتبطة أساسا بأهمية اليد العاملة في القطاع المنتج ، فإن زيادة الدور الاقتصادي للدولة له أثار سلبية على المقدرة الإنتاجية والتصديرية للدولة ، فزيادة العمالة في القطاع العام الناتجة عن زيادة الإنفاق الحكومي والطابع الداخلي للنشاط الحكومي الذي بهمل الطاقة الكامنة التصديرية للاقتصاد كلها عوامل تساهم في التقليل من فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في الأجل الطويل. [9]

[9] وليد عبد الحميد عايب، المرجع الذي سبق ذكره , ص147.

I. 5._ أساسيات للإنفاق العام و النمو الاقتصادي:

سوف نتطرق في هذا العنصر إلى أساسيات الإنفاق العام و النمو الاقتصادي .

أ. مفهوم الإنفاق العام :

تعرف النفقة العامة بأنها تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية – الحكومة والجماعات المحلية – أو أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة ، كما يمكن تعريفها بأنها استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة. كما تعرف أيضا بأنها مبلغ من المال يخرج من خزينة الدولة بواسطة إداراتها، مؤسساتها ، هيئاتها و وزاراتها المختلفة لإشباع الحاجات العامة .[10]

[10] ريان حسيبة ، ورقة بحثية أثر النمو الإقتصادي على الإنفاق العام في الجزائر ، دراسة تطبيقية لقانون فغنر خلال فترة 1961-2016 ، جامعة علي لونيسي ، البليدة ، 2018 ، ص 03 http://www.researchgate.net

ب. تعريف النمو الاقتصادي:

يعرف النمو الاقتصادي على انه الزيادة أو التوسع في الناتج الحقيقي ، أو التوسع في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي و هو بالتالي يخفف من عبء ندرة الموارد و يولد زيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية . و النمو الاقتصادي قد يحدد أو يقاس إما عن طريق قياس الزيادة في الناتج القومي الحقيقي GNP أو عن طريق قياس نمو الدخل القومي الذي تحقق خلال فترة من الزمن، و من خلال عدد السكان يمكن قياس دخل الفرد من الناتج القومي.

و هذه المقاييس هامة جدا للتعرف على معدلات النمو و الدخل و التعريف الأول أكثر مناسبة لمن يهتم بالأمن القومي وحساب معدلات النمو الاقتصادي، و التعريف الثاني والخاص بدخل الفرد من الناتج القومي يعتبر هام عند مقارنة مستويات المعيشة بين الدولة. و مما سبق نستخلص مايلي : [11]

- أن النمو الاقتصادي لا يتوقف فقط عند الزيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل يتوجب الزيادة في دخل الفرد الحقيقي بمعنى أن معدل النمو يجب أن يفوق معدل النمو السكاني

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي =معدل الزيادة في دخل الفرد – معدل النمو السكاني

- أن تكون الزيادة في دخل الفرد زيادة حقيقية و ليست نقدية فحسب لذا يجب استبعاد التضخم

بمعنى **معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد – معدل التضخم**

- أن تكون الزيادة في دخل الفرد لا تقتصر على فترة عابرة ، نتيجة عوامل عرضية بل تكون هذه الزيادة في الدخل على المدى البعيد .

[11] عدة اسماء، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص أقتصاد دولي ،اثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، جامعة وهران 2 ،2015_2016 ص60 .

I. 6. علاقة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي وفق قانون فغنر :

اهتم العامل الألماني الاقتصادي أدولف فغنر **Wagner** بدراسة التطور المالي للدولة في عدد من الدول الأوروبية في القرن التاسع عشر **1970** وحدد ما يعرف بقانون فغنر إذ ينص على أن مستوى الإنفاق يتناسب طرديا مع زيادة في النمو الاقتصادي ، إذ بعد الإنفاق العام متغير داخلي و دالة في النمو الاقتصادي وفقا للعلاقة التالية: **G/PIB= F(Y/N)** . حيث لفت الأنظار إلى ظاهرة زيادة النفقات العامة، بعد أن درس حجم النفقات العامة في هذه الدول، وكشف عن علاقة زيادة النفقات العامة ينمو الناتج الوطني، واعتبر أن الزيادة في النفقات العامة، قانون عام للتطور الاقتصادي وسماه (قانون التزايد المستمر للنشاط الحكومي). فحسب رأي فغنر أن النشاط الحكومي يزداد كما ويتعدد نوعا بمعدل أكبر من معدل الزيادة في النمو الاقتصادي و في معدل زيادة السكان ، ويفسر تلك الزيادة بنسبة التطور، فالدولة تنمو وتتطور وتزداد التزاماتها مع اتساع دائرة تدخلها في خدمة الأفراد ومن ثم فإن نفقاتها تزداد تبعا لذلك وبالرجوع إلى البيانات الإحصائية الخاصة بتطور الإنفاق العام في العديد من الدول بعد الحرب العالمية الثانية ، تظهر بوضوح أنجاه النفقات العامة إلى التزايد باطراد بغض النظر عن درجة النمو الاقتصادي والفلسفة المذهبية السائدة فيها. [12]

وفقا لقانون فغنر ، فإن هناك ثلاثة أسباب تعمل على زيادة دور الحكومة في النشاط الاقتصادي :

- عامل التصنيع و التحديث , مما يستوجب قيام السلطة بهذه الأعمال و يستدعي ذلك زيادة الإنفاق العام على المجالات التي تضمن فرض العقود والاتفاقات وحفظ الأمن والعدل وحكم القانون.

[12] ريان حسيبة ، ورقة بحثية أثر النمو الإقتصادي على الإنفاق العام في الجزائر ، دراسة تطبيقية لقانون فغنر خلال فترة 1961-2016 ، جامعة علي لونيسي ، البليدة ، 2018 ، ص 09 http://www.researchgate.net

- أن النمو في الدخل الحقيقي يؤدي لا محالة إلى التوسع النسبي في الإنفاق الرفاهي والثقافي والتعليم.
- أن التطور الاقتصادي والتغيرات السريعة يتطلبان أن تسيطر الحكومة على إدارة الاحتكارات الطبيعية. وذلك من أجل زيادة كفاءة الأداء الاقتصادي ، وكذلك لتوفير الاستثمارات اللازمة في بعض القطاعات التي يغطي عتها القطاع الخاص. [13]

[13] ريان حسيبة، المرجع الذي سبق ذكره , ص10.

II. الدراسات السابقة :

1_دراسة "**الحموري**" و "**البطار**" **(1995)**[14] : بعنوان " **أثر زيادة النفقات العامة على بعض متغيرات الاقتصادية في الأردن**" اعتمدت الدراسة على تقدير الكمي لمعادلات الخطية و خلصت هذة الدراسة أن زيادة الانفاق الحكومي خلال الفترة **1967-1993** سبب زيادة كبيرة في زيادة العجز الموازني و زيادة الاقراض الداخلي في مستوى العام للأسعار , و كذلك وجود علاقة ايجابية ضعيفة على النمو الاقتصادي.

2_دراسة "**الجراح** " و "**الحميمد**" **(1997)**[15] : بعنوان "**الانفاق الحكومي و الاستثمار الخاص للمملكة العربية السعودية دراسة قياسية** " تناولت الدراسة تطور الانفاق الحكومي في السبعينات و أوائل الثمانينات و كيف انهارت أسعاره و محاوله السعودية ترشيد الانفاق الحكومي لتقليص العجز المتزايد في الميزانية عن طريق تنشيط الاستثمار الخاص و خلصت الدراسة الى أن ظاهرة المزاحمة تنطبق على الاقتصاد السعودي حيت أن زيادة في الانفاق الحكومي على المشروعات الانتاجية تقلل من الاستثمارات المتاحة للقطاع الخاص .

[14] حموري قاسم , بيطار محمد, أثر زيادة النفقات العامة على بعض متغيرات الاقتصادية في الأردن , عمادة البحث العلمي و الدراسات العليا جامعة اليرموك, 1995 .

[15] الجراح محمد بن عبد الله , المحميد أحمد بن عبد الكريم , الانفاق الحكومي و الاستثمار الخاص للمملكة العربية السعودية دراسة قياسية , مجلة دراسات الخليج و الجزيرة العربية , عدد 86, 1997.

3_قد توصل "**جلول بن عناية**" **(2005)**[16] : من خلال دراسته حول " **تأثير نفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية**" اهنمت هذه الدراسة بتحديد طرق المثلى لتوجيه الانفاق الحكومي و أبرزت اثر الانفاق الحكومي على النمو , و تشير نتائج الدراسة العلاقة الايجابية القوية بين نفقات التسيير و النمو الا أن نفقات التجهيز كانت العكس .

4_دراسة "**حسن بلقاسم**"و"**حسن رفدان**" **(2009)**[17] : التي كانت تحت عنوان "**اختبار أثر المزاحمة الانفاق الحكومي للاستثمار الخاص في الاقتصاد السعودي عبر المعاينة المعادة** " التى هدفت الى دراسة طبيعة العلاقة بين الانفاق الحكومي و الاستثمار الخاص في قطاعات الاقتصاد السعودي الغير النفطية فتوصل الى أن مبدأ المزاحمة ينطبق في الاقتصاد السعودي من خلال مزاحمة الانفاق الاستثماري على مؤسسات الانتاج الحكومية لاستثمارات مؤسسات القطاع الخاص .

5_دراسة "**بودخدخ كريم** "**(2009-2010)** [18] : و التي جاءت "**بأثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي _دراسة حالة_الجزائر 2001-2009** " توصلت الدراسة الى أن سياسة الانفاق العام التوسعية المباشرة في الجزائر ساهمت في عودة الانتعاش الاقتصادي و لكن بشكل محدود مقارنة بضخامة حجم برامج الانفاق العام خلال الفترة **2001-2009** و أت هذا النمو اقتصر على قطاع البناء الأشغال العمومية و قطاع الخدمات .

---

[16]جلول بن عناية , تأتير نفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية , 2005 .

[17]حسن بلقاسم غصان, حسن رفدان الهجهوج , اختبار أثر المزاحمة الانفاق الحكومي للاستثمار الخاص في الاقتصاد السعودي عبر المعاينة المعادة , 2009.

[18]بودخدخ كريم, أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي _دراسة حالة_الجزائر 2001-2009, كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير – قسم علوم التسيير,2009-2010 .

6_توصل كل من "**بن مسعود** "و "**بوثلجة** "**(2014)**[19] : تحت عنوان "**اثر المزاحمة الانفاق الحكومي للاستثمار الخاص في الجزائر** " هدفت الى قياس أثر المزاحمة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الزمنية **1980-2011** نظهر النتائج أن المتسبب في المزاحمة هو الانفاق الرأسمالي و أن البنية التحتية التى تم انجازها بفضل الانفاق الرأسمالي , و أن الناتج المحلي الاجمالي تربطه علاقة ايجابية و قوية مع الاستثمار الخاص و بالتالي الانفاق الحكومي لا يزاحم الاستثمار الخاص على الموارد المالية و النتيجة التى يمكن الخروج بها عدم وجود ظاهرة مزاحمة في الاقتصاد الجزائري و ذلك نتيجة ضعف القطاع الخاص و اعتماد الجزائر في تميل انفاقها على الارادات النفطية و عدم اعتمادها على السوق المالي مما يقلص أثر المزاحمة و القطاع الخاص .

7_دراسة "**كمال سي محمد** " و "**محمد خليفة** " و "**حاج عبد القادر**" **(2016)**[20] : التي كانت تحت عنوان " **الانفاق العام و الاستثمار الخاص في الجزائر علاقة تكامل أم ازاحة** " حاولوا في هذه دراسة اختبار العلاقة بين الاستثمار العام و الاستثمار الخاص في الجزائر خلال فترة الممتدة من **1994-2015** باستخدام بيانات سنوية و نموذج العزوم المعممة **GMM** , اهم النتائج المتحصل عليها وجود مبدأ المزاحمة من الاستثمارات العامة للبنية الاساسية و أثر تكامل في المشاريع الانتاجية نحو الاستثمار الخاص و وجود أثر سلبي للقروض الموجهة للخواص , تنصرف خلاصة الدراسة الى ضرورة رفع كفاءة الاستثمار من خلال تشجيع القطاع الخاص على الاقدام على الاستثمارات الخاصة في القطاعات الانتاجية .

[19] عطا الله بن مسعود, بوثلجة عبد الناصر, اثر المزاحمة الانفاق الحكومي للاستثمار الخاص في الجزائر, مجلة الدراسات الإقتصادية و المالية , جامعة الوادي ,العدد السابع ,المجلد الثاني , 2014 .

[20] كمال سي محمد , محمد خليفة رفيق, حاج عبد القادر بوبرقيق , الانفاق العام و الاستثمار الخاص في الجزائر علاقة تكامل أم ازاحة , مجلة التنظيم و العمل , العدد 4 (11) , المجلد 5 , 2016 .

8_دراسة "**ياسين بوبكر** " , " **معمر قاوي**" **(2017)**[21] : بعنوان "**أثر عناصر المزاحمة في القطاع الصناعي على الجودة _دراسة حالة خدمة أوريدو الجزائر_** " التي هدفت الي دراسة أثر عناصر المزاحمة على تحسين جودة خدمة هاتف النقال أوريدو الجزائر فتوصل الى أنه توجد علاقة وطيدة بين هيكل المنافسة و جودة المنتوجات التي تعرضها المنظمات فمؤسسة أوريدو طلب تطور جودتها من خلال اعتمادها على المعايير الدولية و الخاصة بجودة نقله الالكتروني و تحسين اعدادات جودة صوت و احترام التطابق الحرفي للمعايير الدولية .

9_ أما "**وسيم وجيه** " **(2019)**[22] : توصل من خلال دراسة "**أثر مزاحمة الاستثمار العام للاستثمار الخاص في الاقتصاد المصري** " التي درست العلاقة بين الاستثمار الخاص و الاستثمار العام توصي الدراسة بتوجيه الاستثمارات العامة نحو مجالات البنية التحتية حين تتحقق فرضية رأس المال العام , كما توصي الدراسة بتوجيه الاستثمارات العامة بشكل خاص الى قطاعات الزراعة و الكهرباء و الاتصالات .

10_ توصل "**أحمد مجدي** "**(2021)**[23] : بعنوان " **اختبار مدى وجود اثر المزاحمة بين الاستثمار العام و الاستثمار الخاص في الاقتصاد المصري خلال فترة (1970-2017) تقدير نموذج قياسي**" , استهدفت البحث تحليل و قياس العلاقة بين الاستثمار العام و الخاص ,تم التحقق من مدى أثر المزاحمة بينهما, أوضحت نتائج القياس في الاجل الطويل أن العلاقة بين الاستثمار العام و الاستثمار الخاص هي علاقة عكسية مما يعني وجود اثر المزاحمة بينهما , كما تبين أن العلاقة بينهما جاءت طردته (موجبة) في الأجل القصير .

[21] ياسين بوبكر , معمر قاوي أثر عناصر المزاحمة في القطاع الصناعي على الجودة دراسة حالة خدمة أوريدو الجزائر , مجلة إقتصاديات المال و الأعمال JFBE , 2017 .

[22] وسيم وجيه الكسان رزق الله ,أثر مزاحمة الاستثمار العام للاستثمار الخاص في الاقتصاد المصري , مجلة كلية السياسة و الإقتصاد , العدد الثاني , أفريل 2019 .

خلاصة الفصل :

في هذا الفصل ملخص لأهمية المفاهيم الآساسية لأثر المزاحمة و النفقات العامة كونها إحدى أهم أدوات السياسة المالية من حيث دورها في تحقيق الأهداف النهائية الإقتصادية التي تسعى إليها، و كذلك أيضا مفهوم النمو الإقتصادي و الذي يعني زيادة الطاقة الإنتاجية ، ثم عرجنا إلى الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع .

لقد أوضحت الأدبيات النظرية و الدراسات السابقة على أن هناك علاقة بين الإنفاق الحكومي و الإنفاق الخاص و لمعرفة العلاقة بينهما سنقوم في الفصل الموالي بإستخدام أساليب الإقتصاد القياسي و الأدوات الإحصائية لقياس أثر المزاحمة في الجزائر خلال فترة **1994** إلى غاية **2020** .

الفصل الثاني

تمهيد :

بعد الدراسة النظرية لأثر المزاحمة في الفصل الأول ، تأتي في هذه المرحلة لترجمة العلاقة بين الإنفاق العام و الإنفاق الخاص الى صورة نموذج رياضي يسهل علينا القيام بعملية قياس الكمي حيت بدأنا بتوضيح الطريقة المتبعة في التحليل القياسي و ذلك من خلال تطبيق نموذج **VECM** (دراسة إستقرارية للسلاسل الزمنية ، اختبار جوهانسون للتكامل المشترك ، إختبار عدد مدد التباطؤ الزمني لنموذج **VAR** ، تحليل الصدمات) و تحليل نتائجها و في الاخير عرضنا نتائج الدلراسة و خلاصة الفصل .

I. بيانات الدراسة :

تستهدف هذه الدراسة فحص علاقة الإنفاق العام و الإنفاق الخاص و هو ما يعرف بأثر المزاحمة و هذا خلال فترة زمنية الممتدة من **1994** إلى غاية **2020** في الجزائر و هذه البيانات جاءت تستبعد التقلبات اقتصادية في الجزائر خلال **1990** إلى **1994** و التي تدخل فيها صندوق النقد الدولي خلال مجموعة من التوصيات و كما هذه الدراسة إستبعدت **1962** الى **1990** كون هذه الفترة هي فترة النظام الإشتراكي و التي لم يمن لها أي دور قطاع خاص في الإستتمارات و تتمثل هذه الدراسة قي ثلاثة متغيرات ألا و هي :

- **PRP** : الإنفاق العام الإنتاجي .
- **IPP**: الإنفاق على البنية التحتية .
- **IPR**: الانفاق الخاص .

II. نموذج تصحيح الخطأ (VECM) :

يستخدم نموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM) كوسيلة لتكييف سلوك المتغير في الأجل القصير مع سلوكه في الأجل الطويل، حيث تستخرج الفروقات (الأخطاء) بين القيم المقدرة والقيم الفعلية للمتغير التابع في النموذج التكاملي ثم يعاد التقدير للنموذج إدخال الفرق الأول للأخطاء كمتغير مستقل جديد وفقا للمعادلة التالية: [23]

$$\Delta Z_t = \sum \beta t \, \Delta Z_{t-1} + \gamma \mu_{t-1} + e_t$$

حيث:

Z يمثل متجه المتغيرات المراد إختبارها.

β تمثل مرونات الأجل القصير.

γ التكييف بين الأجل القصير، حيث يكون هذا المتغير مستقر إذا كانت القيمة المطلقة له أقل من واحد وإشارته سالبة.

بعد إطلاعنا على مجموعة معتبرة من الدراسات التجريبية التي إستخدمت نموذج VECM الدراسة العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة، توصلنا إلى وضع خطة شاملة لتطبيق هاته التقنية في الدراسات التجريبية،و تتمثل فيمايلي :

[23] بن عمرة عبد الرزاق ،خطوات تطبيق تقنية VECM باستخدام برنامج Eviews10، جامعة فرحات عباس سطيف1 ،2019 ص2، htpps://www.researchgate.net/publication/340875149

- نتائج إختبار الإستقرارية للمتغيرات محل الدراسة.
- نتائج إختبار التكامل المشترك (جوهانسون).
- إختبار عدد مدد التباطؤ الزمني لنموذج **VAR**.
- تحليل دوال الإستجابة.

II. 1.اختبار الإستقرارية :

تعتبر بيانات السلاسل الزمنية من أهم أنواع البيانات التي تستخدم في الدراسات التطبيقية خاصة تلك التي تعتمد على بناء نماذج الإنحدار لتقدير العلاقات الإقتصادية، وتفترض مثل هذه الدراسات أن السلاسل الزمنية المستخدمة تكون ساكنة، وعندما لا تتوافر في السلاسل الزمنية صفة السكون فإن الإنحدار الذي نحصل عليه من متغيرات هذه السلاسل غالبا ما يكون إنحدارا زائفا أي لا معنى له. وتكون السلسلة الزمنية مستقرة أو ساكنة إذا تذبذبت حول وسط حسابي ثابت، مع تباين ليس له علاقة بالزمن. في حين تكون غير مستقرة لأسباب قد تتمثل في وجود مركبة الإتجاه العام، الفصلية، والإتجاه العام في التباين (تباين غير ثابت). ويوجد عدد من المعايير والإختبارات التي يمكن إستخدامها لإختبار صفة السكون في السلسلة الزمنية. من بينها[24]:

- اختبار Dickey–Fuller البسيط (DF) .
- إختبار Dickey–Fuller الموسع (ADF).
- إختبار Phillips–Perron (PP).

[24] بن عمرة عبد الرزاق، نفس المرجع الذي سبق ذكره، ص3.

الجدول رقم (1): نتائج اختبار Dickey–Fuller البسيط

Null Hypothesis: D(IPP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.705566	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برمجية Eviews 10.

_الفرضيات :

H_0 : السلسلة الزمنية غير مستقرة (أي لها جذلا الوحدة) .

H_1 : السلسلة الزمنية مستقرة (اي ليس لها جذر الوحدة) .

و تكتب صيغة الإختبار على النحو التالي :

$$\begin{cases} H_0 : \emptyset_1 = 1 \\ H_1 : \emptyset_1 < 1 \end{cases}$$

عند المستويات **10%، 5% ،1%** :

إن $t_{\widehat{\emptyset 1}} < t_{tabul\grave{e}}$ فإننا نرفض H_0 و نقبل H_1 أي ان السلسلة الزمنية تكون مستقرة .

ملاحظة :

نلاحظ أن إذا تم رفض فرضية العدم H_0 فإن هذا يعني أن سلسلة الفروق ΔX_t تكون غير مستقرة ، و هذا يعني أن السلسلة الأصلية X_t تكون مستقرة .

الجدول رقم (2) : إختبار Dickey–Fuller الموسع

Null Hypothesis: IPP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.566445	0.1125
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برمجية Eviews 10.

_الفرضيات :

H_0 : السلسلة الزمنية غير مستقرة (أي لها جذلا الوحدة) .

H_1 : السلسلة الزمنية مستقرة (اي ليس لها جذر الوحدة) .

و تكتب صيغة الإختبار على النحو التالي :

$$\begin{cases} H_0 : \emptyset_1 = 1 \\ H_1 : \emptyset_1 < 1 \end{cases}$$

عند المستويات **10%، 5% ،1%** :

إن $t_{\widehat{\emptyset 1}} > t_{tabul}$è فإننا نرفض H_1 و نقبل H_0 فرضية العدم أي ان السلسلة الزمنية تكون غير مستقرة .

ملاحظة :

نلاحظ أن إذا تم قبول فرضية العدم H_0 فإن هذا يعني أن سلسلة الفروق ΔX_t تكون مستقرة ، و هذا يعني أن السلسلة الأصلية X_t تكون غير مستقرة .

الجدول رقم (3): إختبار Dickey–Fuller

Null Hypothesis: PRP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.375355	0.0219
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برمجية Eviews 10 .

_الفرضيات :

H_0 : السلسلة الزمنية غير مستقرة (أي لها جذلا الوحدة) .

H_1 : السلسلة الزمنية مستقرة (اي ليس لها جذر الوحدة) .

و تكتب صيغة الإختبار على النحو التالي :

$$\begin{cases} H_0 : \emptyset_1 = 1 \\ H_1 : \emptyset_1 < 1 \end{cases}$$

عند المستوى **1%** :

إن $t_{\widehat{\emptyset 1}} > t_{tabulè}$ فإننا نرفض H_1 و نقبل H_0 فرضية العدم أي ان السلسلة الزمنية تكون غير مستقرة .

ملاحظة :

نلاحظ أن إذا تم قبول فرضية العدم H_0 فإن هذا يعني أن سلسلة الفروق ΔX_t تكون مستقرة ، و هذا يعني أن السلسلة الأصلية X_t تكون غير مستقرة .

عند المستويات **10%، 5%** :

إن $t_{\widehat{\emptyset 1}} < t_{tabulè}$ فإننا نرفض H_0و نقبل H_1 أي ان السلسلة الزمنية تكون مستقرة .

ملاحظة :

نلاحظ أن إذا تم رفض فرضية العدم H_0 فإن هذا يعني أن سلسلة الفروق ΔX_t تكون غير مستقرة ، و هذا يعني أن السلسلة الأصلية X_t تكون مستقرة .

الجدول رقم (4) : إختبار Phillips–Perron

Null Hypothesis: PRP has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.667363	0.0863
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

المصدر: إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برمجية Eviews 10.

_الفرضيات :

H_0 : السلسلة الزمنية غير مستقرة (أي لها جذلا الوحدة) .

H_1 : السلسلة الزمنية مستقرة (اي ليس لها جذر الوحدة) .

و تكتب صيغة الإختبار على النحو التالي :

$$\begin{cases} H_0 : \emptyset_1 = 1 \\ H_1 : \emptyset_1 < 1 \end{cases}$$

عند المستويات **5%** ،**1%** :

إن $t_{\widehat{\emptyset 1}} > t_{tabul}$è فإننا نرفض H_1 و نقبل H_0 فرضية العدم أي ان السلسلة الزمنية تكون غير مستقرة .

ملاحظة :

نلاحظ أن إذا تم قبول فرضية العدم H_0 فإن هذا يعني أن سلسلة الفروق ΔX_t تكون مستقرة ، و هذا يعني أن السلسلة الأصلية X_t تكون غير مستقرة .

عند المستوى **10%**:

إن $t_{\widehat{\emptyset 1}} < t_{tabul}$è فإننا نرفض H_0و نقبل H_1 أي ان السلسلة الزمنية تكون مستقرة .

ملاحظة :

نلاحظ أن إذا تم رفض فرضية العدم H_0 فإن هذا يعني أن سلسلة الفروق ΔX_t تكون غير مستقرة ، و هذا يعني أن السلسلة الأصلية X_t تكون مستقرة .

الجدول رقم (5) : إختبار Dickey–Fuller

Null Hypothesis: IPR has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.219596	0.2045
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برمجية Eviews 10.

_ الفرضيات:

H_0 : السلسلة الزمنية غير مستقرة (أي لها جذلا الوحدة) .

H_1 : السلسلة الزمنية مستقرة (اي ليس لها جذر الوحدة) .

و تكتب صيغة الإختبار على النحو التالي :

$$\begin{cases} H_0 : \emptyset_1 = 1 \\ H_1 : \emptyset_1 < 1 \end{cases}$$

عند المستويات **10%، 5% ،1% :**

إن $t_{\widehat{\emptyset 1}} > t_{tabulè}$ فإننا نرفض H_1 و نقبل H_0 فرضية العدم أي ان السلسلة الزمنية تكون غير مستقرة .

ملاحظة :

نلاحظ أن إذا تم قبول فرضية العدم H_0 فإن هذا يعني أن سلسلة الفروق ΔX_t تكون مستقرة ، و هذا يعني أن السلسلة الأصلية X_t تكون غير مستقرة .

الجدول رقم (6): إختبار Dickey–Fuller

Null Hypothesis: D(IPR) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.657470	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برمجية Eviews 10.

_الفرضيات :

H_0 : السلسلة الزمنية غير مستقرة (أي لها جذلا الوحدة).

H_1 : السلسلة الزمنية مستقرة (أي ليس لها جذر الوحدة).

و تكتب صيغة الإختبار على النحو التالي :

$$\begin{cases} H_0 : \emptyset_1 = 1 \\ H_1 : \emptyset_1 < 1 \end{cases}$$

عند المستويات **10%، 5% ،1%** :

إن $t_{\widehat{\emptyset 1}} < t_{tabulè}$ فإننا نرفض H_0و نقبل H_1 أي ان السلسلة الزمنية تكون مستقرة .

ملاحظة:

نلاحظ أن إذا تم رفض فرضية العدم H_0 فإن هذا يعني أن سلسلة الفروق ΔX_t تكون غير مستقرة ، و هذا يعني أن السلسلة الأصلية X_t تكون مستقرة .

II. 2.اختبار التكامل المشترك Co – intégration test – وتحديد درجة التأخير :تعتبر طريقة جوهانسون (Johansen 1988)للتكامل المشترك أفضل من طريقة (Engle – granger) عندما تكون متغيرات النموذج أكثر من متغيرين ويهدف هذا الاختبار إلى تحديد التوازن الطويل الأجل بين المتغيرات(عقون2009–2010)ومن شروطه أن تكون جميع المتغيرات مستقرة عند نفس المستوى.

أ.اختبار جوهانسون (Johansen Cointegration Test) للتكامل المشترك : بما أن السلاسل الزمنية مستقرة ومتكاملة من نفس الدرجة **(1)** فانه يمكن تطبيق اختبار التكامل المشترك الذي يحدد العلاقة بين المتغيرات على المدى الطويل .والجدول رقم (7) يوضح ذلك.

الجدول رقم (7) : نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك .

Date: 04/23/22 Time: 03:39
Sample (adjusted): 1996 2020
Included observations: 25 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: IPR PRP IPP
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None*	0.514945	29.77152	29.79707	0.0503
At most 1	0.255563	11.68419	15.49471	0.1727
At most 2	0.158223	4.306012	3.841465	0.0380

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر : من إعداد الطالتين بالإعتماد على مخرجات برمجية Eviews 10.

_ الفرضيات:

H_0: عدم وجود علاقة تكامل مشترك.

H_1 : وجود علاقة تكامل مشترك.

من خلال الجدول نلاحظ أن اختبار λ_{trace} $<5\%$ يؤشر على رفض فرضية العدم H_0 التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل متزامن بين متغيرات الدراسة ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي تنص على وجود علاقات تكامل مشترك، وبالتالي عدد متجهات التكامل المتزامن هو $r=2$ عند مستوى معنوية 5 % مما يفسر تزامن النفقات العامة والمتغيرات الأخرى أي تواجد توليفة خطية ساكنة بين النفقات العامة والمتغيرات المفسرة لها، وهذا يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات ، أي أنها لا تبتعد كثيرا عن بعضها البعض في المدى الطويل بحيث تظهر سلوكا متشابها .

ومما سبق نستنتج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل يمكننا من تقدير نموذج **VECM**(نموذج أشعة أو متجه تصحيح الخطأ.).

II. 3.إختبار عدد مدد التباطؤ الزمني لنموذج VAR (Selection Tho Lag Length) :

لإعتماد نموذج **(VECM)** فإنه أولا يجب تحديد العدد الأمثل لمدد التباطؤ الزمني**(Lag Length)** وذلك من خلال المعايير الإحصائية التالية: (معيار أكيك **AIC** ، معيار شيوارتز **SIC** ، معيار هانن كون **HQ** ، حيث يتم اختيار أقل قيمة لكل معيار والتي يقابلها التباطؤ الزمني الأمثل والجدول رقم(08) يوضح ذلك.

تشير العلامة * إلى القيمة الأصغر المحددة لدرجة الإبطاء بالنسبة لكل مقياس

الاختبار أجري عند مستوى دلالة% 5.

_ معيار خطأ التنبأ النهائي (1969)(FPE) Final Prediction Error .

_ معيار معلومات اكياكي (AIC : 1973) Akaike .

_ معيار معلومات شوارز (SC ; 1978) Schwarz .

_ معلومات معيار وكوين حنان (H –Q :1979) Hannan and Quinn.

– Sequential modified LR test statistic (each test at 5 % level) (LR)

الجدول رقم 08: درجة تأخر المعتمدة في نموذج VAR

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: IPR PRP IPP
Exogenous variables: C
Date: 04/23/22 Time: 03:40
Sample: 1994 2020
Included observations: 22

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-103.5221	NA	3.223238	9.683830	9.832608	9.718877
1	-75.75367	45.43929	0.592290	7.977607	8.572721	8.117798
2	-66.92520	12.03883	0.636491	7.993200	9.034650	8.238534
3	-57.82750	9.924761	0.730448	7.984318	9.472104	8.334796
4	-42.74484	12.34036	0.575011	7.431349	9.365470	7.886970
5	-8.780735	18.52587*	0.113279*	5.161885*	7.542341*	5.722649*

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات Eviews10

من خلال الجدول وحسب عدد المشاهدات ومن الجدول أعلاه نأخذ درجة التأخر والتي تقابل أصغر قيمة في كل مقياس **(HQ, SC, AIC, FPE, LR)** والتي توافق**5 (P=5)** .

II.4.أثر الصدمات ودوال الاستجابة النبضية :

إن حدوث صدمة في إحدى المتغيرات يحدث أثر في باقي المتغيرات الأخرى، و عليه سنبحث حول أثر حدوث صدمات منفردة في المتغيرات الخارجية وأثارها على المتغير الداخلي المتمثل في النفقات العامة، و الشكل رقم (02) يوضح ذلك:

الشكل رقم 02 : إستجابة النفقات العامة خلال عشرة سنوات المقبلة.

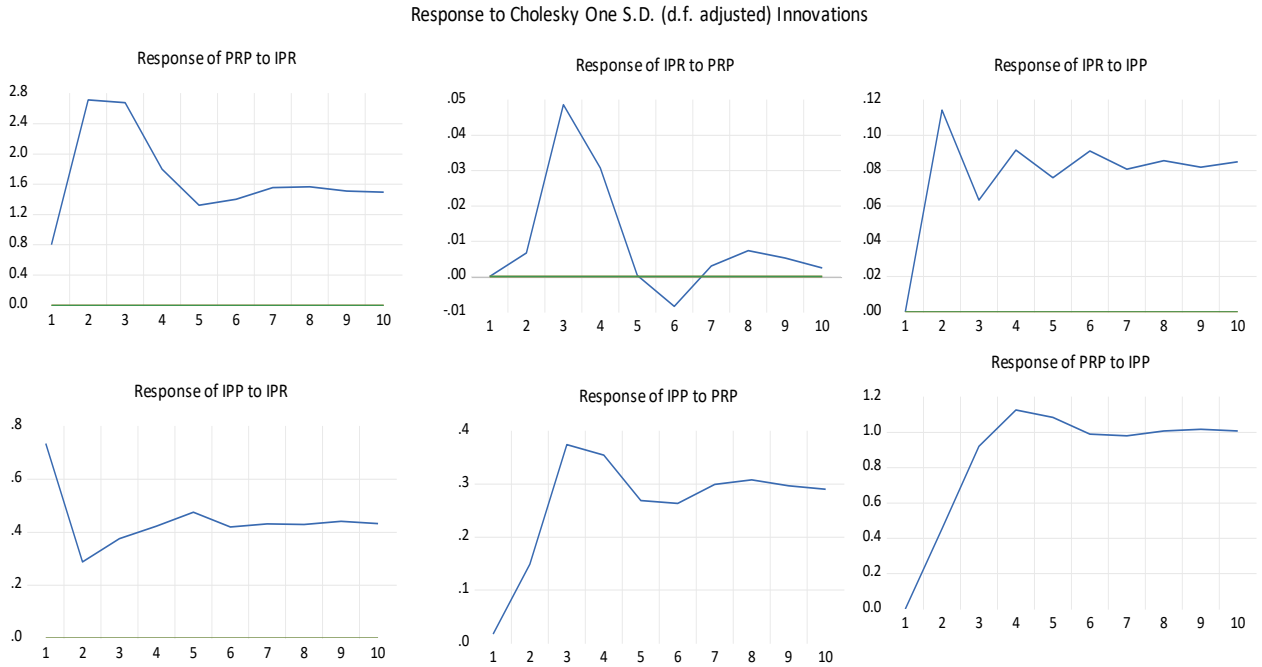

المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برمجية Eviews 10

بعد أن وجدت الدراسة أن نموذج التكامل المشترك يتحقق و أن هناك إستقرارية لمتغيرات الدراسة سنقوم بإختبار إستجابة النبضة و يتضح من إختبار استجابة النبضة ل **cholesky** :

- أن هناك تغير إنحراف معياري بمقدار **1%** في الإنفاق العام الإنتاجي**PRP** تغير ب1% يؤدي إلى زيادة في الإنفاق الخاص **IPR**بمقدار **0.4%** و هذا خلال الفترة الأولى الى غاية الفترة الثالثة تم يبدأ بانخفاض إلى أثر سلبي خلال الفترة السادسة ثم بعد ذلك يصعد في الأجل القصير الى استجابة موجبة و لكن استجابة تكون ضعيفة لا تتجاوز **0.01%** .
- في حين أن استجابة القطاع الخاص للإنفاق الإستثماري **IPR** على البنية التحتية **IPP**هو اكبر من استجابة عن الإنفاق العام الإنتاجي**PRP** التي تكون كبيرة في الأجلين الطويل و القصير لمعدلات أكبر حيت ان انحراف المعياري ب 1 يؤدي إلى استجابة تقدر ب 0.1 إلى غاية 0.2 إلى غاية 0.12 في قطاع الخاص .
- أما إستجابة البنية التحتية **IPP** على الإنفاق العام الإنتاجي**PRP** فهي في تزايد مستمر و هذا من خلال الفترة الأولى إلى غاية الفترة الثالثة ثم من الفترة الرابعة إلى الفترة السادسة تتنازل ثم ترتفع بنسبة قليلة في الفترة السابعة .
- اما إستجابة الإنفاق العام الإنتاجي**PRP** على البنية التحتية **IPP** فهي تتصاعد إلى **1,1%** خلال الفترة الأولى إلى غاية الفترة الرابعة ثم تتنازل بنسبة قليلة التي تقدر **0.1%** من الفترة
- الرابعة إلى الفترة السادسة ثم تبقى ثابتة إلى غاية الفترة العاشرة .

ملاحظة:

إن تعزيز قدرة البنية التحتية على الصمود تشكل مصلحة مشتركة لكل من القطاعين العام و الخاص فهي تسهم في زيادة القدرة الإنتاجية و ترفع معدلات النمو الإقتصادي و أيضا الإستعانة بالشركات الذكية في القطاع الخاص التي تخفف من الضغوط الواقعة على الموازانات الحكومية و تحمل المخاطر بصورة فعالة .

خلاصة الفصل :

تناول هذا الفصل الدراسة القياسية لأثر المزاحمة و عدة متغيرات مفسرة على الإنفاق العام في الجزائر و ذلك بإتباع أسلوب التحليل الوصفي و القياسي لمتغيرات الدراسة و تطورها خلال فترة الزمنية **1994-2020** ، حيث بدأنا بمدخل نظري تطرقنا فيه إلى بينات الدراسة و بعض المفاهيم المتعلقة بنموذج **VECM** و الإختبارات المكونة له .

تم تطرقنا إلى إختبارات الإستقرارية و التكامل المشترك لفحص علاقة بين الإنفاق العام و بين المتغيرات المفسرة له ، فبعد دراسة الإستقرارية للسلاسل الزمنية من خلال إختبارات PP، ADFوDF ، قمنا بعد ذلك بإختبار التكامل المشترك الذي ينص على وجود علاقة توازنية طيلة الأجل بين المتغيرات ، أي أنها لا تبتعد كثيرا عن بعضها البعض في المدى الطويل بحيث تظهر سلوكا متشابها . و في الأخير تطرقنا إلى إختبار عدد مدد التباطؤ الزمني لنموذج **VAR** و أثر الصدمات ودوال الاستجابة النبضية .

الخاتمة العامة

إهتمت هذه الدراسة بقياس أثر المزاحمة في الجزائر خلال الفترة الزمنية 1994الى غاية 2020 باستخدام بيانات لعدة متغيرات مفسرة للإنفاق العام و للإجابة على هذا الإشكال قمنا بتقسيم دراستنا الى فصلين أولهما نظري و الثاني تطبيقي حيت حاولنا في الجانب النظري تسليط الضوء على كل ما يتعلق بأثر المزاحمة من تعريفها و تحليلها من خلال منحنى **IS-LM** ثم خصصنا مساحة من فصلنا قمنا فيها بإعطاء لمحة مختصرة عن أهم أساسيات الإنفاق العام و النمو الاقتصادي ثم ختمنا فصلنا النظري بمجموعة أهم الدراسات التي تناولت موضوع بحثنا ولخصنا في نهاية الفصل أنه يوجد علاقة بين الإنفاق العام و الإنفاق الخاص الذي يعرف بأثر المزاحمة.

أما الفصل الثاني يخص الجانب التطبيقي فقد قمنا بإسقاط الدراسة النظرية على الجزائر بغية قياس أثر المزاحمة من 1994الى 2020 حيث قمنا باستخدام عدة متغيرات مفسرة للإنفاق العام كالإنفاق الخاص و الإنفاق على البنية التحتية ، كما توصلت الدراسة إلى تطبيق نموذج **VECM** و توصلت نتائج التقدير التكامل المشترك إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات و على غرار اختبار تكامل المشترك استعنا بتطبيق اختبارات الإستقرارية و نموذج **VAR** و كذا أثر الصدمات ودوال الاستجابة النبضية، حيث توصلت الدراسة إلى وجود مبدأ المزاحمة من استثمار العام للبنية الأساسية و إلى ضرورة رفع كفاءة الاستثمار من خلال تشجيع القطاع الخاص على الإقدام على الاستثمارات الخاصة في القطاعات الإنتاجية مما تولده من قيمة مضافة تعود بالإيجاب على النمو الاقتصادي .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1. أوليفييه جان بلا تشارد ،المزاحمة ، معجم نيو بالجريف للإقتصاد، أكنوبر 2008، الطبعة 2 .
2. بن عمرة عبد الرزاق ،خطوات تطبيق تقنية VECM باستخدام برنامج Eviews10، جامعة فرحات عباس سطيف1 ،2019، htpps://www.researchgate.net/publication/34087514
3. بودخدخ كريم, أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي _دراسة حالة_الجزائر 2001-2009, كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير – قسم علوم التسيير,2009-2010 .
4. الجراح محمد بن عبد الله , المحميمد أحمد بن عبد الكريم , الإنفاق الحكومي و الإستثمار الخاص للمملكة العربية السعودية دراسة قياسية , مجلة دراسات الخليج و الجزيرة العربية , عدد 86, 1997.
5. جلول بن عناية , تأتير نفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية , 2005 .
6. حسن بلقاسم غصان, حسن رفدان الهجهوج , اختبار أثر المزاحمة الإنفاق الحكومي للاستثمار الخاص في الاقتصاد السعودي عبر المعاينة المعادة , 2009.
7. حموري قاسم , بيطار محمد, أثر زيادة النفقات العامة على بعض متغيرات الاقتصادية في الأردن , عمادة البحث العلمي و الدراسات العليا جامعة اليرموك, 1995 .
8. ديمة دعون ، مجد شويخ ، نورة صوفي ، شروق ديركي ، يسير علاوة ، أثر المزاحمة ، 18-08-2020، 09:45 https://www.syr-res.com/articel/20444.html
9. ريان حسيبة ، ورقة بحثية أثر النمو الإقتصادي على الإنفاق العام في الجزائر، دراسة لقانون فغنر خلال فترة 1961-2016 ، جامعة علي لونيسي ، البليدة ، 2018 http://www.researchgate.net

10. عدة أسماء، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص إقتصاد دولي ، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، جامعة وهران 2 ،2015_2016 .

11. عطا الله بن مسعود ، بوثلجة عبد الناصر، اثر المزاحمة الإنفاق الحكومي للاستثمار الخاص في الجزائر، مجلة الدراسات الإقتصادية و المالية ، جامعة الوادي ، العدد السابع ، المجلد الثاني، 2014 .

12. كمال سي محمد ، محمد خليفة رفيق، حاج عبد القادر بوبرقيق ، الإنفاق العام و الاستثمار الخاص في الجزائر علاقة تكامل أم إزاحة، مجلة التنظيم و العمل، العدد 4 (11) ، المجلد 5 , 2016 .

13. وسيم وجيه الكسان رزق الله ، أثر مزاحمة الاستثمار العام للاستثمار الخاص في الاقتصاد المصري ، مجلة كلية السياسة و الإقتصاد ، العدد الثاني ، أفريل 2019 .

14. وليد عبد الحميد عايب ، الأثار الإقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي ،2010.

15. ياسين بوبكر ، معمر قاوي ، أثر عناصر المزاحمة في القطاع الصناعي على الجودة دراسة حالة خدمة أوريدو الجزائر ، مجلة إقتصاديات المال و الأعمال JFBE ، 2017 .

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الملحق رقم (1): نتائج اختبار Dickey–Fuller البسيط

Null Hypothesis: D(IPP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.705566	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برمجية Eviews 10.

الملحق رقم (2) : إختبار Dickey–Fuller الموسع

Null Hypothesis: IPP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.566445	0.1125
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برمجية Eviews 10

الملحق رقم (3): إختبار Dickey–Fuller

Null Hypothesis: PRP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.375355	0.0219
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برمجية Eviews 10

الملحق رقم (4) : إختبار Phillips–Perron

Null Hypothesis: PRP has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.667363	0.0863
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

المصدر: إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برمجية Eviews 10.

الملحق رقم (5) : إختبار Dickey–Fuller

Null Hypothesis: IPR has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.219596	0.2045
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برمجية Eviews 10.

الملحق رقم (6): إختبار Dickey–Fuller

Null Hypothesis: D(IPR) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.657470	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برمجية Eviews 10.

الملحق رقم (7) : نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك .

Date: 04/23/22 Time: 03:39
Sample (adjusted): 1996 2020
Included observations: 25 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: IPR PRP IPP
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None*	0.514945	29.77152	29.79707	0.0503
At most 1	0.255563	11.68419	15.49471	0.1727
At most 2	0.158223	4.306012	3.841465	0.0380

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر : من إعداد الطالتين بالإعتماد على مخرجات برمجية Eviews 10.

الملحق رقم 08: درجة تأخر المعتمدة في نموذج VAR

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: IPR PRP IPP
Exogenous variables: C
Date: 04/23/22 Time: 03:40
Sample: 1994 2020
Included observations: 22

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-103.5221	NA	3.223238	9.683830	9.832608	9.718877
1	-75.75367	45.43929	0.592290	7.977607	8.572721	8.117798
2	-66.92520	12.03883	0.636491	7.993200	9.034650	8.238534
3	-57.82750	9.924761	0.730448	7.984318	9.472104	8.334796
4	-42.74484	12.34036	0.575011	7.431349	9.365470	7.886970
5	-8.780735	18.52587*	0.113279*	5.161885*	7.542341*	5.722649*

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات Eviews10